

Distr.: General
18 June 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢١ (ب) من القائمة الأولية*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر
الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧٣ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدّم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويتضمن التقرير استعراضا لتنفيذ برنامج عمل فيينا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، مع التركيز على تقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية. وعلى النحو المبين في التقرير، أحرز تقدم متفاوت في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا ويلزم القيام بالمزيد. ويتضمن التقرير توصيات للتسريع بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس القادمة.



أولا - مقدمة

١ - في القرارين ٢٣٢/٧٢ و ٢٤٣/٧٣، قرّرت الجمعية العامة أن يُجرى استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية^(١) للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وقرّرت أيضا أن يتناول استعراض منتصف المدة التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأن يكون منتهى لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والعوائق المصادفة والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة، من أجل مواصلة الإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج عمل فيينا. ويقدم هذا التقرير تحليلا شاملا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا منذ عام ٢٠١٤ ويقترح توصيات للتعجيل بتنفيذه.

٢ - والمعلومات والتحليلات الواردة في التقرير مستمدة من مصادر متعددة بما في ذلك التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج عمل فيينا التي قدّمها البلدان النامية غير الساحلية؛ والتقارير الختامية وتقارير المعلومات الأساسية للاستعراضات الإقليمية؛ والمعلومات والبيانات المستقاة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛ وتقارير الأنشطة السابقة للمؤتمر؛ والتقارير الفنية الأخرى. وقد أُلحق أيضا مرفق بالتقرير يتضمن جداول إحصائية.

ثانيا - لمحة عامة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية

٣ - أظهرت البلدان النامية غير الساحلية درجات متفاوتة من التقدم في ترميمها الاجتماعية والاقتصادية. فقد انخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه البلدان من ٥,٦ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٢,٩ في المائة عام ٢٠١٦، وهو أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٨. ولكنه ارتفع إلى ٤,٥ في المائة عام ٢٠١٧، ويتوقع أن يبقى حول هذا المستوى في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠. غير أن أوجه تباين كبيرة برزت داخل مجموعة البلدان النامية غير الساحلية: فقد كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في تسعة بلدان يزيد على ٧ في المائة عام ٢٠١٤ مقابل ٤ في المائة فقط عام ٢٠١٧، في حين تراوح هذا المعدل في ١٤ بلدا بين ٤ في المائة و ٧ في المائة عام ٢٠١٤ مقابل ١٧ بلدا عام ٢٠١٧.

٤ - وتناقص معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية غير الساحلية من ٣,١ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٢,١ في المائة عام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٧، لم يتجاوز نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي ١٥ في المائة من المتوسط العالمي. وارتفع معدل التضخم في هذه البلدان من ٥,٦ في المائة عام ٢٠١٤ إلى مستوى مرتفع وهو ١٢,٧ في المائة عام ٢٠١٦، قبل أن يتراجع إلى ٧,٤ في المائة عام ٢٠١٨.

(١) إثيوبيا، أذربيجان، إيسواتيني، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تركمانستان، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، مقدونيا الشمالية، منغوليا، نيبال، النيجر.

- ٥ - وتأثر البلدان النامية غير الساحلية سلبا بارتفاع تكلفة التجارة التي تواجهها، وهي تبلغ ضعف تكلفة التجارة التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية^(٢). ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه صعوبات أكثر من البلدان الساحلية في توسيع نطاق التجارة الدولية، ولقد تراجعت حصتها من الصادرات العالمية بنسبة ١٨ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٦ - وعلى الصعيد الاجتماعي، انخفضت النسبة المئوية للسكان العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان النامية غير الساحلية من ٢٦,٨ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٢٥,٥ في المائة عام ٢٠١٧.
- ٧ - وسُجِّل تقدم فيما يتعلق ببعض المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم، وبالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، زاد المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي للفتيات من ٣٤,٢ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٤٣,٤ في المائة عام ٢٠١٦. غير أن الوصول إلى مصادر محسّنة لمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي ظلّ منخفضاً. وتحسّن ترتيب البلدان النامية غير الساحلية في دليل التنمية البشرية^(٣) بنسبة ١,٥ في المائة فقط في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨. وسُجِّل متوسط ترتيبها في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٨ تخلفاً عن المعدل العالمي بنسبة ٢٠ في المائة. وسبعة من البلدان العشرة التي لديها أدنى ترتيب في دليل التنمية البشرية عام ٢٠١٨ هي بلدان نامية غير ساحلية.

ثالثاً - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

- ٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قبل عدد كبير من أعضاء منظمة التجارة العالمية اتفاقها المتعلق بتيسير التجارة، وبخاصة ٢٤ من أصل ٢٦ من البلدان النامية غير الساحلية و ٢٧ من بلدان المرور العابر، كما هو مبين في الجدول أدناه.
- ٩ - وفي السنوات الأربع الماضية، أصبحت أربعة من البلدان النامية غير الساحلية وثلاثة من بلدان المرور العابر أطرافاً في بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المنقحة) لمنظمة الجمارك العالمية، التي تعد إحدى أهم أدوات تنسيق الإجراءات الجمركية وتبسيطها. وأصبحت أربعة بلدان جديدة من بلدان المرور العابر أطرافاً في الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي البري، وهي: باكستان (٢٠١٥)، والصين (٢٠١٦)، والهند (٢٠١٧)، والأرجنتين (٢٠١٨). كما أصبح أحد البلدان النامية غير الساحلية طرفاً في الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود وأصبح بلدان منها طرفين في اتفاقية لافئات وإشارات الطرق.

(٢) الأرجنتين، إريتريا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بنن، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السنغال، شيلي، الصومال، الصين، غانا، غينيا، فييت نام، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كينيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيجيريا، الهند.

(٣) مقياس مركّب يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدمج عناصر العمر المتوقع والتعليم والدخل.

حالة التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتعزيز التجارة وتيسير والنقل

الاتفاقية	الأول/ديسمبر ٢٠١٤	أيار/مايو ٢٠١٩	البلدان النامية غير الساحلية في في كانون الأول/ العابر بلدان المرور العابر بلدان المرور الساحلية في كانون الأول/ العابر في أيار/	البلدان النامية غير الساحلية في في كانون الأول/ العابر بلدان المرور العابر بلدان المرور الساحلية في كانون الأول/ العابر في أيار/
اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (٢٠١٣)	-	٢٤	-	٢٧
اتفاقية كيوتو المنقحة (١٩٩٩)	١٥	١٩	١٩	٢٢
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي البري (١٩٧٥)	١١	١١	٥	٩
الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (١٩٨٢)	١١	١٢	٣	٣
اتفاقية لافتات وإشارات الطرق	٩	١١	٨	٨

المصدر: مكتب الشؤون القانونية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعدَّ قدرٌ كبير من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف لدعم المرور العابر. فعلى سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية قانون الجمارك الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ ووقَّعت أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والهند اتفاقاً للنقل وممر العبور في عام ٢٠١٦؛ وقامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، بإطلاق البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والمرور العابر في عام ٢٠١٧؛ ودخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٩، ووقَّعت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في أمريكا اللاتينية عام ٢٠١٨ البروتوكول الإضافي الثامن لاتفاق النقل النهري في الممر المائي باراغواي - بارانا عام ٢٠١٨.

١١ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً إعداد أدوات لبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجال تحسين المرور العابر. فعلى سبيل المثال، أصدرت منظمة الجمارك العالمية في عام ٢٠١٧ مبادئ توجيهية للممرور العابر من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر اتفاقات متعلقة بإنشاء الموانئ الجافة واستخدامها. وفي آسيا، صدَّقت خمسة بلدان أخرى على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٣ - وأحرز تقدم في بعض الممرات بشأن الهدف الأول المحدد في برنامج عمل فيينا، وهو تقليل وقت السفر على طول الممرات لكي يتسنى نقل الشحنات العابرة بسرعة تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر كل ٢٤ ساعة. ولا تتوافر البيانات اللازمة لرصد هذا الهدف المحدد إلا لبعض الممرات. وتظهر البيانات عن أداء ممرات الطرق العامة في برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى سرعة متوسطة إجمالية تبلغ ٥٣٠ كيلومتراً كل ٢٤ ساعة عام ٢٠١٧، مما يشير إلى أن المنطقة دون الإقليمية قد حققت هذا الهدف. أما بالنسبة إلى النقل بالسكك الحديدية، فالهدف لم يتحقق إلا في أحد ممرات البرنامج؛ وتبرز الحاجة إلى العمل من أجل زيادة السرعة في ممرات السكك الحديدية الأخرى. وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن سرعة السفر العابر المستهدفة في برنامج عمل فيينا لم تتحقق

بعد في ممرات النقل العابر في جنوب آسيا. فعلى سبيل المثال، قُدِّرت السرعة المتوسطة مع احتساب التأخير من بنغلاديش إلى نيبال (مرورا عبر الهند)، أثناء السفر عبر بانغلاباندها، بـ ٢٦٠ كيلومترا في كل ٢٤ ساعة عام ٢٠١٧.

١٤ - وفي أفريقيا، تمكن بعض الممرات من قبيل الممر الأوسط والممر العابر لصحراء كالاهاري من تحقيق الهدف المحدد في برنامج عمل فيينا، ولكن ممرات أخرى لم تحقق ذلك، وفي بعض الحالات، لم تتوفر بيانات بشأن هذا المؤشر لبعض الممرات. وفي أمريكا اللاتينية، تبلغ سرعة الممر البري سيوداد ديل إستي (باراغواي) - بوتنا غروسا (البرازيل) في المتوسط ٥٦٠ كيلومترا في كل ٢٤ ساعة، فيما تبلغ سرعة الممر البري سانتا كروس (بوليفيا) - أريكا (شيلي) في المتوسط ٤٤٢ كيلومترا في كل ٢٤ ساعة مما يشير إلى أن الهدف المحدد في برنامج عمل فيينا قد تحقق.

١٥ - والهدف المحدد الثاني في برنامج عمل فيينا هو التقليل إلى حد كبير من الوقف المنفق على الحدود البرية. ويدل مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي الذي يتألف من ستة أبعاد رئيسية، بما يشمل كفاءة عملية التخليص الجمركي من جانب وكالات مراقبة الحدود؛ وجودة البنية التحتية المرتبطة بمجالي التجارة والنقل؛ وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية؛ وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية على أن مؤشر الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية بلغ ٢,٤٩ في عام ٢٠١٤ مقابل ٢,٦٩ لبلدان المرور العابر و ٢,٨٩ للعالم. وفي عام ٢٠١٨، كان مؤشر الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية حتى أدنى من ذلك وبلغ ٢,٤٥ مقابل ٢,٧٢ لبلدان المرور العابر و ٢,٨٧ للعالم. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين حركة البضائع ضمن الممرات الوطنية وعبر الحدود.

١٦ - والهدف المحدد الثالث هو تحسين الربط بين وسائل النقل المختلفة بشكل كبير بهدف ضمان كفاءة عمليات الانتقال من السكك الحديدية إلى الطرق البرية والعكس بالعكس، ومن الموانئ إلى السكك الحديدية و/أو الطرق البرية والعكس بالعكس. وعلى الرغم من عدم تيسر الحصول على البيانات التي تقيس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف المحدد، تشير دراسات البنك الدولي إلى أن متوسط وقت مكوث شحنات البضائع في معظم موانئ شرق آسيا أو أوروبا يقرب من أربعة أيام. وفي أفريقيا، يُعدُّ وقت المكوث في ميناء ديربان، جنوب أفريقيا ماثلا لهذا حيث يبلغ أربعة أيام. وقد أحرز بعض التقدم في الحد من زمن استراحة البضائع في ميناءي دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، ومومباسا، كينيا، الذي انخفض من ١٤ يوما إلى ٩ أيام ومن ١١ يوما إلى ٤ أيام على التوالي، بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧.

١٧ - وعموما، تبرز الحاجة إلى جمع البيانات لرصد الأهداف المحددة لبرنامج عمل فيينا.

الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها

١٨ - أحرز بعض التقدم في استكمال الوصلات الناقصة وتحسين جودة البنية التحتية عموما لزيادة ربط البلدان النامية غير الساحلية، ولكن التحديات لا تزال مطروحة. ولقد قامت البلدان النامية غير الساحلية بتوسيع وتحسين بنيتها التحتية من الطرق البرية والسكك الحديدية. وصدر تكليف بإنشاء عدة شبكات للطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية في هذه البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستنادا إلى بيانات البنك الدولي، زاد مجموع عدد خطوط السكك الحديدية في هذه البلدان بنسبة ١٠,٨ في المائة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧.

١٩ - ولا تتوفر بيانات إجمالية حالية عن مؤشرات الطرق. وباستخدام أحدث البيانات المتاحة التي يتراوح توافرها بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٥، احتسب مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كثافة الطرق في طول شبكة الطرق المعبدة (بالكيلومترات) لكل وحدة من مساحة اليابسة (بالكيلومترات المربعة) من أجل تحديد البنية التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وقدّر بأن كثافة الطرق المعبدة في البلدان النامية غير الساحلية تبلغ ١٩,١، أي أدنى بكثير من الكثافة العالمية التي تبلغ ١٥١. أما من حيث خطوط السكك الحديدية، فلدى البلدان النامية غير الساحلية كثافة تبلغ ٣,٦ مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٩,٥. ويوجد أقل مستوى من كثافة الطرق والسكك الحديدية على السواء في البلدان النامية غير الساحلية في شرق آسيا وغرب أفريقيا. ومن الضروري التعجيل في تطوير كل من الطرق البرية والسكك الحديدية من أجل تحسين ربط البلدان النامية غير الساحلية وإمكاناتها التجارية.

٢٠ - وتشمل القيود الرئيسية في تطوير وصيانة ربط البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية الموارد المالية المحدودة، والعوائق المؤسسية، ومحدودية الموارد البشرية الماهرة. ولا تزال الاختلافات في مقاييس الخطوط الحديدية بين البلدان تمثل تحدياً.

٢١ - وازدادت في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٨,٤ في المائة عدد حالات المغادرة المسجلة لدى شركات النقل الجوي على الصعيد العالمي من ٣٢٨ ٤٠١ حالة عام ٢٠١٤ إلى ٣٥٥ ٢٠٩ حالة عام ٢٠١٧. ولقد زادت الحصة العالمية لتلك البلدان أيضاً في نقل البضائع جواً من ٠,٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ١,٤ في المائة عام ٢٠١٧. ويكتسي النقل الجوي أهمية خاصة لأنه يتيح للبلدان النامية غير الساحلية إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلق الاتحاد الأفريقي السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي التي تهدف إلى زيادة حصة القارة العالمية في قطاع الطيران. وتوفر هذه السوق التحرير الكامل لخدمات النقل الجوي بين البلدان الأفريقية. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٩، كان ٢٨ بلداً أفريقياً قد انضم إلى هذه السوق.

٢٢ - وتستخدم الممرات المائية الداخلية بوجه خاص في البلدان النامية غير الساحلية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ووسط أفريقيا. ولقد ازداد حجم النقل المائي الداخلي عبر الممر المائي باراغواي - بارانا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المقام الأول بسبب الزيادة في إنتاج فول الصويا وتشديد ميناءين. وفي آسيا، نشرت في عام ٢٠١٦ دراسة عن الإمكانيات الإنمائية للنقل البحري الدولي على نهر لانكانغ - ميكونغ (تايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وميانمار) للإسهام في زيادة تطوير الممرات المائية الداخلية. وتشمل التحديات الرئيسية للممرات المائية الداخلية انخفاض مستوى المياه أثناء فترات الجفاف؛ وتراكم الطمي؛ والقيود المتصلة بتطوير البنى التحتية للموانئ؛ ومسائل التشغيل والإدارة والمسائل التنظيمية؛ والتنسيق مع البلدان المعنية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالطاقة، ازداد متوسط نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية من ٤٩,٥ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٥٦,٣ في المائة عام ٢٠١٧؛ غير أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال متخلفة عن المتوسط العالمي الذي بلغ ٨٨,٨ في المائة. وتمكنت البلدان النامية غير الساحلية في منطقة أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية من تحقيق معدلات وصول تزيد على ٩٠ في المائة، في حين يبلغ متوسط معدل الوصول للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية ٣٢ في المائة. وعلى

الرغم من أن البلدان النامية غير الساحلية شهدت زيادة في إمدادات الكهرباء في المناطق الريفية في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، لا تزال الفجوة كبيرة بين المدن والأرياف.

٢٤ - وسجل الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي في البلدان النامية غير الساحلية زيادة ضئيلة من ٢٨,١ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٢٨,٨ عام ٢٠١٧.

٢٥ - وسجلت حصة الطاقة المتجددة في مجموع استهلاك الطاقة في البلدان النامية غير الساحلية زيادة طفيفة من ٤٤,٨ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ في المائة عام ٢٠١٦.

٢٦ - وشهدت كثافة الطاقة في البلدان النامية غير الساحلية التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي تحسنا مطردا، فانخفضت من ١٣,٣ ميغا جول إلى ٧,٥ ميغا جول لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١) بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦، وينبغي المحافظة على هذا الإنجاز.

٢٧ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت البلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة في عدد الاشتراكات في خدمات الهواتف الخلوية المحمولة التي ازدادت من ٦٦ إلى ٧٢ اشتراكا لكل ١٠٠ فرد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن البلدان النامية غير الساحلية تتخلف كثيرا عن المتوسط العالمي وهو ١٠٤ اشتراكات لكل ١٠٠ فرد. وقد زادت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية من ١٧,٣ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٢٥,٧ في المائة عام ٢٠١٧، ولكنها تظل أدنى بكثير من المتوسط العالمي وهو ٤٨,٦ في المائة. ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تكاليف باهظة تتعلق بالنطاق العريض، ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لخفض الأسعار.

٢٨ - والاحتياجات اللازمة للاستثمار من أجل تطوير البنية التحتية في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي احتياجات هائلة. ولقد قدر مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، في دراسة أعدّها مؤخراً، أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج، للوصول إلى المتوسط العالمي لكثافة شبكات الطرق والسكك الحديدية، إلى بناء حوالي ٢٠٠.٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة و ٤٦.٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية بتكلفة تبلغ حوالي ٠,٥١ تريليون دولار. ولن يتطلب سُدُّ هذه الفجوة تعزيز الموارد من القطاع العام والقطاع الخاص ومن الشركاء في التنمية على الصعيد الدولي فحسب، واستكشاف مصادر جديدة للتمويل، إنما سيتطلب كذلك بذل الجهود لاستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل.

الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

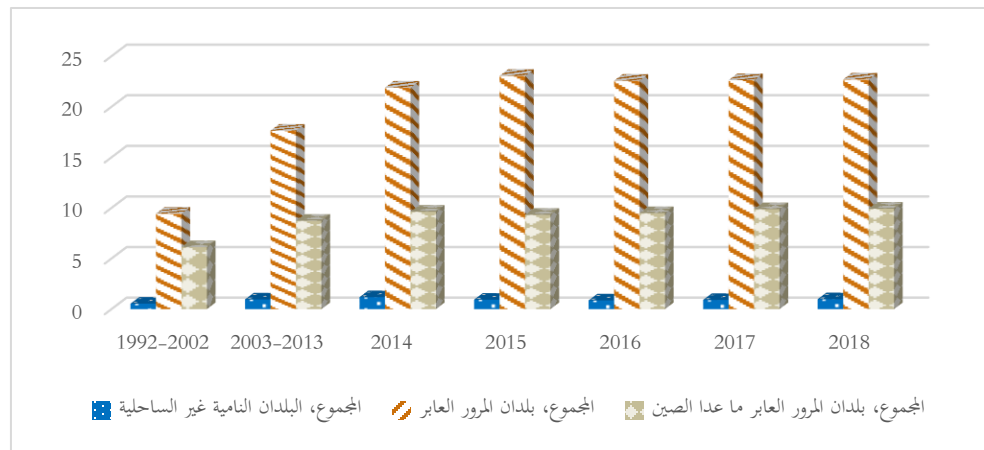
٢٩ - انخفضت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية قياسا بحصتها من صادرات البضائع العالمية من ١,١٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى نسبة تُقدَّر بـ ٠,٩٨ في المائة عام ٢٠١٨. وتراجعت حصتها من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، فبلغت ٠,٨ في المائة، ثم سجّلت تحسنا طفيفا في عام ٢٠١٧ وفي عام ٢٠١٨، ولكنها لا تزال متخلفة عن الحصة التي حققتها قبل خمس سنوات. وجاء هذا الانتعاش الخفيف عقب حدوث زيادة في صادرات البضائع العالمية التي تعزى أساسا إلى زيادة أسعار السلع الأساسية.

٣٠ - وكما هو مبين في الشكل الأول، لم تكن حصة البلدان النامية غير الساحلية تمثل سوى ١٠ في المائة من حصة بلدان المرور العابر (ما عدا الصين) في عام ٢٠١٨. وما زالت صادراتها تفتقر إلى التنوع وتقتصر عادة على عدد ضئيل من المنتجات.

٣١ - وسجلت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة عجزا تجاريا بلغ ٣٣ بليون دولار عام ٢٠١٥ و ٣٥ بليون دولار عام ٢٠١٦. ومع أن العجز انخفض إلى حوالي ٢٣ بليون دولار في عام ٢٠١٨، فإن العديد من هذه البلدان يُظهر عجزا تجاريا مستمرا.

الشكل الأول

حصة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٣٢ - وفي السنوات الخمس الأخيرة، أصبحت أفغانستان وكازاخستان عضوين في منظمة التجارة العالمية، وجنوب السودان حاليا في طور الانضمام إليها.

٣٣ - ولا تزال التجارة الدولية تكتسب أهمية لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، كما يتضح من الارتفاع النسبي في نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ناهزت ٦٣,٢ في المائة عام ٢٠١٧ وسجلت انخفاضا بعد أن كانت ٦٨,٩ في المائة عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فإنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع متوسط النسبة للبلدان النامية (٥٧,٩ في المائة) وللبلدان المتقدمة النمو (٥٤,٣ في المائة). وتكتسب التجارة الدولية أهمية حاسمة لنمو البلدان النامية غير الساحلية لأنها الوسيلة التي تمكنها من توسيع نطاق سوقها وتخفيف القيود التي تفرضها الأسواق المحلية المحدودة، والحصول على السلع الرأسمالية اللازمة لتحقيق تحولها الهيكلي والوصول إلى السلع الاستهلاكية غير المنتجة محليا.

٣٤ - ويعتبر التصدي للتكاليف التجارية المرتفعة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية أمرا أساسيا لاندماجها في التجارة الإقليمية والعالمية وسلاسل القيمة. ويتضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة أحكاما للتعجيل بنقل السلع والإفراج عنها وتخليصها عبر الحدود، بما في ذلك السلع العابرة، ومن المتوقع أن يخفف تكاليف التجارة بنسبة تصل إلى ١٧ في المائة.

٣٥ - وتبذل البلدان النامية غير الساحلية جهوداً لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، وقد اعتمدت طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى تبسيط اللوائح والوثائق والإجراءات التجارية، بدعم من شركائها في التنمية وبلدان المرور العابر. وتشمل تدابير وأدوات تيسير التجارة التي اعتمدها البلدان النامية غير الساحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير التجارة اللاورقية عبر الحدود، وأدوات تيسير العبور والنقل الإلكترونية، وعمليات التفتيش عند منفذ واحد، والدفع بالوسائل الإلكترونية وتحقيق الشفافية، وتحديث المراكز الحدودية والخدمات الجمركية.

٣٦ - واستناداً إلى قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أنشأت ١٠ بلدان نامية غير ساحلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لجان تيسير التجارة، مما يرفع العدد الإجمالي إلى ٢٤ من البلدان النامية غير الساحلية. وتشمل المبادرات الأخرى التي نُفذت لتيسير التجارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد صكوك من أجل المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وإنشاء المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد، وإنشاء بوابات المعلومات التجارية.

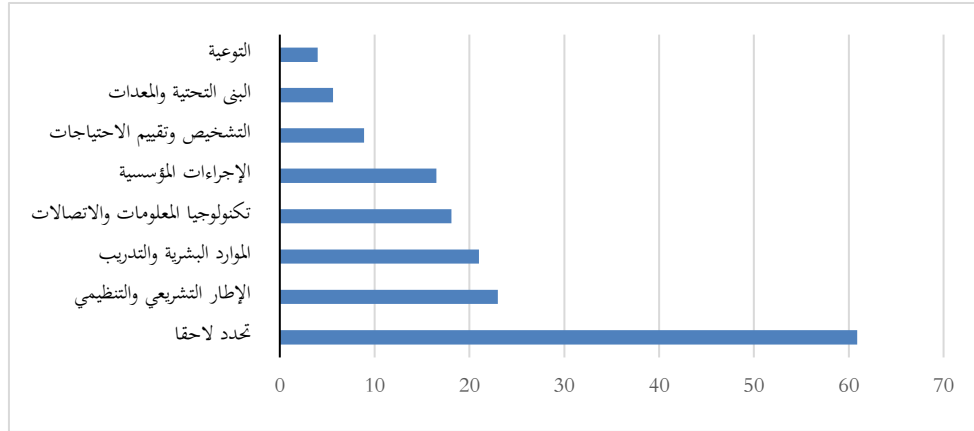
٣٧ - وعلى الرغم من إحراز تقدم، يُقدَّر تنفيذ اتفاق تيسير التجارة من جانب البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٣٤,٣ في المائة من الأحكام الواجب الإبلاغ عنها مقابل ٦١,٥ في المائة للبلدان النامية و ١٠٠ في المائة للبلدان المتقدمة النمو. وقد حددت بأن نسبة ٢٠ في المائة تقريبا من الأحكام الواجب الإبلاغ عنها ستنفذ في تاريخ لاحق، وحددت نسبة ٢٩,٢ في المائة منها باعتبار أنها بحاجة إلى دعم المساعدة التقنية لتنفيذها. ولم تصنف بعد نسبة ١٦ في المائة من الأحكام.

٣٨ - ويعتبر تنفيذ اتفاق تيسير التجارة من جانب بلدان المرور العابر النامية أمراً أساسياً للحد من ارتفاع التكاليف التجارية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. واستناداً إلى الإخطارات التي قدمتها بلدان المرور العابر النامية، تشير التقديرات إلى أنها تنفذ في الوقت الحاضر نحو ٤٧,٢ في المائة من الالتزامات الواردة في اتفاق تيسير التجارة.

٣٩ - ولم تحدد البلدان النامية غير الساحلية بعد احتياجاتها من المساعدة التقنية لحوالي ٦٠ في المائة من الأحكام الواردة في الاتفاق. وقد يدل ذلك على الحاجة إلى المساعدة التقنية لتقييم احتياجات هذه البلدان في مجال القدرات. ويبين الشكل الثاني التدابير التي تبلغ عنها البلدان النامية غير الساحلية بصورة متكررة على أنها تحتاج إلى مساعدة تقنية لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة.

الشكل الثاني نوع المساعدة التقنية المطلوبة

(بالنسبة المئوية)



المصدر: <https://www.tfadatabase.org/> اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٤٠ - تزايد اهتمام البلدان النامية غير الساحلية بالتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وفي الفترة ما بين نهاية عام ٢٠١٤ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أخطرت تسعة بلدان نامية غير ساحلية منظمة التجارة العالمية بأنها أبرمت اتفاقات تجارية إقليمية جديدة. ولقد ارتفع متوسط عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية التي كانت البلدان النامية غير الساحلية أطرافاً فيها من ٣,٣٤ إلى ٣,٩١ لكل بلد خلال تلك الفترة، حيث تراوح عدد الاتفاقات لكل بلد من واحد إلى تسعة.

٤١ - وازدادت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في الاتفاقات التجارية الإقليمية في جميع المناطق منذ عام ٢٠١٤. بيد أن البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا، في المتوسط، أطراف في اتفاقات تجارية إقليمية أكثر من البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا.

٤٢ - وفي المتوسط، سجلت حصة صادرات البلدان النامية غير الساحلية التي كانت وجهتها داخل منطقة كل منها، انخفاضاً طفيفاً من ٦٤,٨ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٦٤,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتاجر البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية بقدر أكبر نسبياً مع البلدان المجاورة لها في المنطقة، ولقد ازدادت صادراتها داخل المنطقة من ٧٥,٧ في المائة إلى ٧٨,٥ في المائة، في حين انخفضت هذه الحصة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية من ٣٠,٩ في المائة إلى ٢٨,٧ في المائة. وانخفضت صادرات البلدان النامية غير الساحلية في أمريكا اللاتينية داخل المنطقة من ٥٨ في المائة إلى ٥٢,٤ في المائة.

٤٣ - وتتضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحكاماً بشأن التعريفات الجمركية، وتيسير التجارة، والتعاون في مجال المرور العابر والجمارك التي من شأنها أن تعود بالنفع بصفة خاصة على البلدان النامية غير الساحلية، ويمكن أن تيسر إدماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة الإقليمية

وتوسع قدراتها التجارية. ومن المتوقع أن تستمر التجارة بين البلدان الأفريقية في النمو لأن التكامل الإقليمي يؤدي إلى تقليص الحواجز التجارية.

٤٤ - ولقد أنشئ كل من الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي يضم ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية، والجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٨، شرعت تركيا وجمهورية مولدوفا وكازاخستان في اتخاذ إجراءات الانضمام إلى الاتفاق بشأن تطوير النقل المتعدد الوسائط على طول ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، الذي يستند إلى إطار قانوني موحد وكانت قد وقعت في البداية أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان في عام ٢٠٠٩.

٤٥ - ويشارك العديد من البلدان النامية غير الساحلية أيضا في سياق مبادرة الحزام والطريق، التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين قدرتها على الترابط في مجال البنى التحتية والتجارة والتمويل والسياسات وأن تصبح آلية فعالة لتيسير التغلب على التحديات الإنمائية المتعلقة بالافتقار إلى السواحل.

٤٦ - وفي أمريكا اللاتينية، تشارك باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات في مشروع تكامل الممرات الإقليمية الطموح الذي يربط بين ساحلي المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ في أمريكا الجنوبية.

٤٧ - ولقد أبرمت البلدان النامية غير الساحلية أيضا اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف للتجارة والنقل والمرور العابر مع البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، وقعت بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال في عام ٢٠١٥ اتفاقا للمركبات الآلية لتيسير حركة البضائع عبر حدودها. وفي عام ٢٠١٦، وقعت الهند ونيبال اتفاقا بشأن ربط الطرق والمرور العابر. وفي عام ٢٠١٦ أيضا، وقع كل من الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا اتفاقا بشأن النقل البري واتفاقا ثلاثيا للشراكة الاقتصادية لبناء ممر اقتصادي بينها. ووقع الاتحاد الروسي ومنغوليا في عام ٢٠١٨ اتفاقا بشأن شروط النقل العابر للبضائع بخطوط السكك الحديدية. ووقع اتفاق التجارة والمرور العابر بين نيبال والصين في عام ٢٠١٥. ووقع اتفاق اللازورد للنقل الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والترابط بين أذربيجان وأفغانستان وتركمانستان وتركيا وجورجيا في عام ٢٠١٧.

الأولوية ٥: التحول الاقتصادي الهيكلي

٤٨ - منذ اعتماد برنامج عمل فيينا، وضعت العديد من البلدان النامية غير الساحلية التحول الاقتصادي في صلب خططها الإنمائية الوطنية واعتمدت استراتيجيات لتنويع وتطوير اقتصاداتها، وتعزيز أنشطتها التصنيعية، وصادراتها، وتنمية قطاعها الخاص. كما أنشأ العديد من البلدان النامية غير الساحلية حطائر صناعية، ومناطق تجهيز الصادرات، ومناطق اقتصادية خاصة.

٤٩ - وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز البلدان النامية غير الساحلية ككل سوى قدر محدود من التقدم صوب تحقيق التحول الهيكلي. ومن التحديات الرئيسية المطروحة أمام هذه البلدان عكس اتجاه عدم التصنيع. وما برحت اقتصاداتها تتحول عن الزراعة والصناعة التحويلية نحو قطاع الخدمات بمستويات إيرادات أدنى بكثير من أوائل البلدان الصناعية. وظل متوسط القيمة المضافة لمساهمة قطاع الصناعات التحويلية في هذه البلدان في الناتج المحلي الإجمالي متدنيا ولم يسجل سوى زيادة طفيفة من ٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٩,٦ في المائة عام ٢٠١٧.

٥٠ - أما القيمة المضافة لمساهمة القطاع الزراعي في البلدان النامية غير الساحلية فقد ازدادت من ١٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤ إلى ١٥,٦ في المائة عام ٢٠١٧. غير أنها سجلت انخفاضاً في ١٩ من أصل ٢٧ من البلدان النامية غير الساحلية التي تتوفر عنها بيانات. ويعتمد العديد

من البلدان النامية غير الساحلية اعتمادا شديدا على الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية من أجل دفع عجلة التحول الهيكلي. فعلى سبيل المثال، في سياق الهيئة الثلاثية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تشمل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة التي حددها البلدان النامية غير الساحلية بأنها أنشطة تنمية ذات أولوية الذرة، والمنيهوت، والأسماك، والجلود الخام والأحذية والجلود، والسكر. وزيادة الإنتاجية الزراعية أمر أساسي للنمو الزراعي وتجهيز المنتجات الزراعية. غير أن تغير المناخ يؤثر سلبا على الإنتاجية الزراعية، مما يؤكد على أهمية التصدي لآثار تغير المناخ.

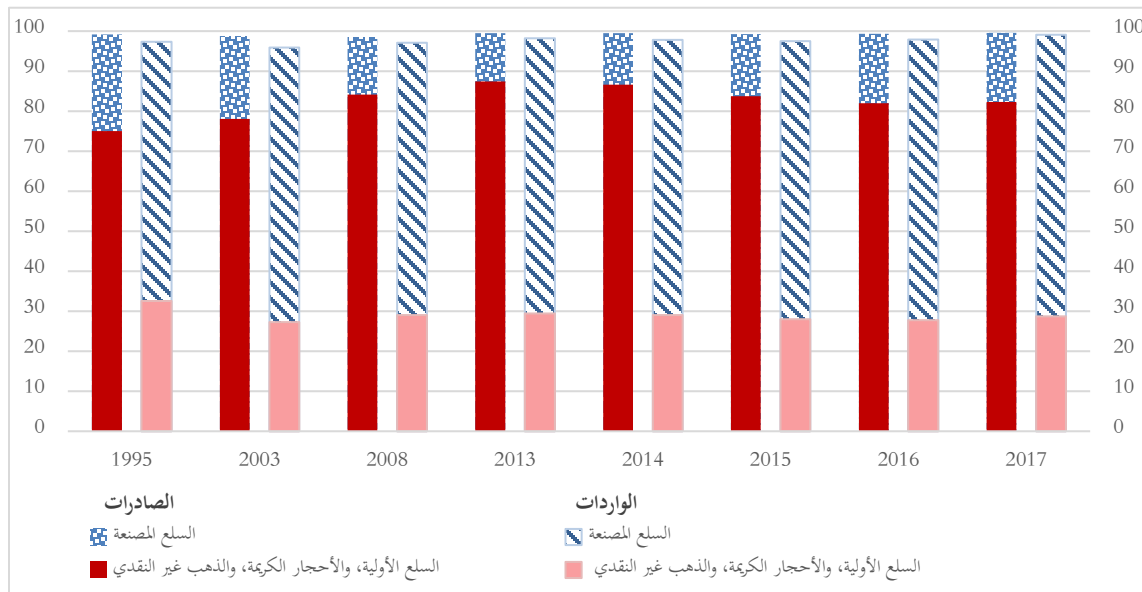
٥١ - واستمرت حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الزيادة، من ٤٧,٣ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٤٨,٣ في المائة عام ٢٠١٧؛ إلا أنها تتألف في الغالب من الخدمات المنخفضة الإنتاجية.

٥٢ - ويتمثل أحد التحديات الأخرى التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الافتقار إلى التنوع الاقتصادي. ويعتمد ٢٦ من أصل ٣٢ من البلدان النامية غير الساحلية على السلع الأساسية، مما يعني أن السلع الأساسية تستأثر بأكثر من ٦٠ في المائة من صادراتها. وعلى النحو المبين في الشكل الثالث أدناه، انخفضت حصة صادرات السلع الأولية (بما فيها الأحجار الكريمة والذهب غير النقدي والنفط والغاز) من ٨٦,٦ في المائة إلى ٨٢,٣ في المائة بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٧ ولكنها لا تزال مرتفعة جدا بالمقارنة مع نسبة ٣٠ في المائة للبلدان النامية ككل. وعلى العكس من ذلك، فنسبة ٧٠,٣ في المائة من واردات البلدان النامية غير الساحلية عام ٢٠١٧ كانت من السلع المصنعة، مقابل ٦٨,٨ في المائة عام ٢٠١٤.

الشكل الثالث

حصة السلع الأولية والسلع المصنعة في صادرات وواردات البلدان النامية غير الساحلية

(بالنسبة المئوية)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٥٣ - وانخفض مؤشر تركيز الصادرات^(٤) للبلدان النامية غير الساحلية من ٠,٣٥٩ عام ٢٠١٤ إلى ٠,٢٣٩ عام ٢٠١٧، مما يشير إلى أن هذه البلدان قد أحرزت بعض التقدم في تنوع صادراتها. ومع ذلك، فإن هيكلها التصديري لا تزال مركزة بشكل كبير بالمقارنة مع الهياكل التصديرية للبلدان النامية ككل، التي يبلغ مؤشر تركيز الصادرات فيها ٠,٠٩١. وهذا الافتقار إلى التنوع لا يجعل البلدان النامية غير الساحلية عرضة للصدمات الخارجية فحسب بل يحد من قدراتها التنافسية وقدرتها على إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والعمالة المنتجة المجدية.

٥٤ - وتبرز إمكانية البلدان النامية غير الساحلية لإضافة قيمة إلى اقتصاداتها والتنوع في مجالات مثل الصناعة التحويلية الخفيفة، والخدمات، وبخاصة السياحة. فعلى سبيل المثال، تتوقع مؤسسة أكسفورد للتوقعات الاقتصادية بأن أثر النقل الجوي والسياحة التي ييسرها في البلدان النامية غير الساحلية سيكون قد ازداد، بحلول عام ٢٠٣٦، إلى مساهمة مقدارها ٥٤,٧ بليون دولار في ناتجها المحلي الإجمالي، أي بزيادة ١٦٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦.

٥٥ - ويشكل القطاع الخاص قوة دافعة رئيسية في إحداث التحول الهيكلي. ووفقا لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي، حققت جميع البلدان النامية غير الساحلية في الفترة ما بين ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٨ تحسينات في البيئة التنظيمية لأعمالها التجارية. وكان ما مجموعه ١١ من تلك البلدان من بين ٤٦ اقتصادا أنجزت أكبر تحسينات تنظيمية في سهولة ممارسة الأعمال في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ومع ذلك، لا يزال ١٢ من البلدان النامية غير الساحلية في الربع الأسفل من الترتيب.

٥٦ - ويلزم بذل جهود إضافية من أجل دعم وتمكين القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتحقيق النمو وإحداث التحول الهيكلي. وقد ارتفعت قيمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية من متوسط قدره ٣٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤ إلى ٣٢,٤ في المائة عام ٢٠١٧. غير أن هذه القيمة لا تزال منخفضة جدا، بالمقارنة مع حوالي ١٠٠ في المائة للبلدان النامية ككل.

٥٧ - وتواجه البلدان النامية غير الساحلية أيضا كثافة تكنولوجية متدنية. وكانت صادرات التكنولوجيا المتطورة كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة دون ١٠ في المائة في العام ٢٠١٦/٢٠١٧ في ١٦ من بين ٢٢ من البلدان النامية غير الساحلية التي تتوافر عنها بيانات. ولم تتجاوز النفقات المتصلة بالبحث والتطوير سوى ٠,٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية عام ٢٠١٦ وكانت ثابتة نسبيا منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهذا الانخفاض في الاستثمار في مجال البحث والتطوير لا يدعم مستوى الابتكارات اللازمة لتيسير التحول الاقتصادي.

٥٨ - وتتيح التكنولوجيات الجديدة والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك ظهور التجارة الإلكترونية، فرصا للبلدان النامية غير الساحلية. ووفقا لمؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين لعام ٢٠١٨ الذي يقيس استعداد الاقتصاد لدعم التسوق الإلكتروني، صُنِّفت ستة بلدان نامية غير ساحلية في النصف الأول من القائمة فيما حقق ٢٠ من هذه البلدان تحسينات في مؤشرها منذ السنة السابقة. وفي الوقت نفسه، ورغم ذلك، صُنِّف ١٤ من البلدان النامية غير الساحلية في الربع

(٤) مقياس لدرجة تركيز المنتجات، يعرف أيضا باسم مؤشر هيرفنداهل - هيرشمان. وعندما يقترب المؤشر من ١، تكون صادرات البلد أو وارداته مركزة بشدة على بضعة منتجات.

الأسفل من الترتيب، مع نُحْلُفُ البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بوجه خاص عن الركب من حيث الاستعداد للتجارة الإلكترونية. وتشمل العوائق الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية غير الساحلية محدودية استخدام الإنترنت وإمكانية الحصول على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسورة، والافتقار إلى الوعي بالأسواق الإلكترونية والثقة فيها، والافتقار إلى مرافق الدفع الإلكتروني، وضعف الإطار القانوني والتنظيمي، ومحدودية مهارات التجارة الإلكترونية. ويلزم بذل المزيد من الجهود لإعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

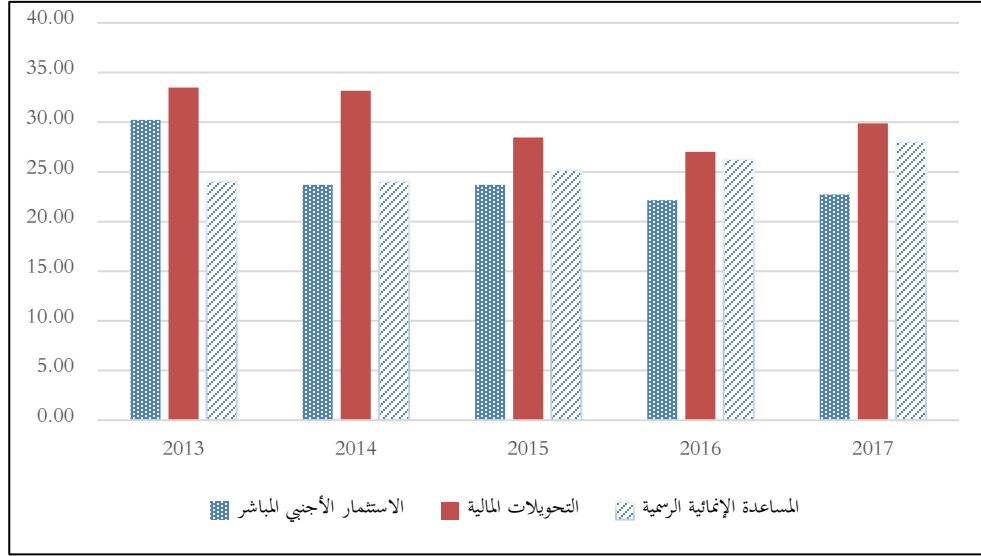
الأولوية ٦: وسائل التنفيذ

٥٩ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي للتنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. ولقد ازدادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة من ٢٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وهي تمثل نسبة ١٧,٢ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية. ولا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية متركزة في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام ٢٠١٧، تلقت ستة منها أكثر من نصف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بينما استأثرت البلدان الستة في المرتبة الأدنى من الترتيب بنسبة تناهز ٣,٥ في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية.

٦٠ - وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية، سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة من ٣,٣٥ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٤,٠٤ في المائة عام ٢٠١٧، في حين أنها انخفضت بالنسبة إلى جميع البلدان النامية خلال الفترة نفسها من ٠,٦٢ في المائة إلى ٠,٦٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من ١٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في ستة من البلدان النامية غير الساحلية. ويبين الشكل الرابع أدناه تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧.

الشكل الرابع
المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية
غير الساحلية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: الأونكتاد، ومؤشرات البنك الدولي للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦١ - واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في الانخفاض من ٢٨,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وشكلت نسبة ١,٦ في المائة من التدفقات العالمية الوافدة. وبلغت حصة البلدان النامية غير الساحلية من مجموع التدفقات العالمية ٢,١ في المائة عام ٢٠١٤. كما ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد قليل من البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير إذ استأثرت البلدان المتلقية الخمسة الأولى بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع التدفقات إلى مجموعة هذه البلدان، في حين تلقت بقية البلدان قدرا ضئيلا جدا منها.

٦٢ - ووفقا للأونكتاد، سُجِّل تراجع في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في البلدان النامية غير الساحلية، من ٣٣٩ مشروعا في عام ٢٠١٤ إلى ١٩٦ مشروعا في عام ٢٠١٧. ولم تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من استقطاب سوى نسبة ٣ في المائة من جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في العالم النامي لعام ٢٠١٧.

٦٣ - وانخفضت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية من ٣٣,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٨. وكما هو الحال مع المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، تتركز تدفقات التحويلات المالية أيضا في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية، حيث استأثرت خمسة من البلدان النامية غير الساحلية بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع التدفقات إلى هذه البلدان في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧.

٦٤ - وازدادت مدفوعات المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية غير الساحلية من ٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٧,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. وتستأثر المدفوعات الموجهة للبلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٧ بنسبة ١٦,٨ في المائة من مجموع المبالغ المدفوعة لجميع البلدان النامية.

رابعاً - التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية نحو تحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة

٦٥ - منذ اعتماد برنامج عمل فيينا، أقرّ المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة مفضية إلى التحول تشدد على المساواة والشمول وتؤكد مبدأ عدم تخلف أي أحد عن الركب. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتؤكد على دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا الذي يشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. ولتحقيق النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، من الأهمية بمكان أن يُنفذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً تاماً.

٦٦ - وفيما يتعلق بالهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، وكما سبقت الإشارة، وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز، فإن ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وفيما يتعلق بالهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، ازداد معدل انتشار نقص التغذية في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة قُدِّرت بأنها ٢٣,٢ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ مقابل ٢٢,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وفي عام ٢٠١٥، طال انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في تلك البلدان ٥١,٦ في المائة من السكان البالغين، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٣,٩ في المائة. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب تغير المناخ التي تستأثر آثاره حالياً بنسبة ٨٠ في المائة من جميع الكوارث المبلغ عنها عالمياً.

٦٧ - وفيما يتعلق بالهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، كان معدل وفيات الأمهات في البلدان النامية غير الساحلية ٣٨٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢١٦، وقد انخفض هذا المعدل باطراد منذ عام ٢٠٠٠. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية غير الساحلية من ٦٨,٩ إلى ٦٠,٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. كما أحرز تقدم منذ عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بمؤشرات الحالات الجديدة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومرض السل، والأمراض المدارية المهملة، والأمراض غير المعدية، والانتحار.

٦٨ - وفيما يتعلق بالهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع) والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، سُجِّل تحسن عام متواصل في مؤشرات الالتحاق بالمدارس منذ عام ٢٠١٤، مع أن أوجه التفاوت بين الجنسين لا تزال قائمة. ويتواصل إحراز تقدم فيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وفي عام ٢٠١٨، كانت النساء يشغلن نسبة ٢٥ في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية ومجالس الإدارات المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، مما يمثل زيادة طفيفة بالمقارنة مع نسبة ٢٤,٦ في المائة المسجّلة في عام ٢٠١٤.

٦٩ - وفيما يتعلق بالهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، وعلى الرغم مما شهدته السنوات الماضية من تحسينات مطردة، لا يزال متوسط نسبة السكان في البلدان النامية غير الساحلية الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المحسنة منخفضا جدا، وأدنى بكثير من المتوسطات العالمية، ولا سيما في المناطق الريفية.

٧٠ - وفيما يتعلق بالهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، تحسّنت النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء وكثافة الطاقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧١ - وفيما يتعلق بالهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، استمر النمو في النقل الجوي للركاب والبضائع منذ عام ٢٠١٤، وسجّلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية كحصة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي زيادة طفيفة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

٧٢ - وفيما يتعلق بالهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره)، يشكل استمرار الضعف الشديد للبلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، والتي تتمثل في تفاقم الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الجليديات، مصدر قلق بالغ. وتذكر الخسائر المأساوية في الأرواح وسبل العيش التي تسبب بها الإعصار إيڤاي مؤخرا على نحو صارخ بضعف البلدان النامية غير الساحلية. وثمة حاجة ملحة إلى موارد إضافية لدعم هذه البلدان في إعداد خطط التكيف الوطنية وتنفيذها.

٧٣ - وفيما يتعلق بالهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، أحرز تقدم في زيادة وعي البلدان النامية غير الساحلية بشأن حقها في الانتفاع من المحيطات والبحار والموارد البحرية، وفي الاضطلاع بأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار.

٧٤ - وفيما يتعلق بالهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، تظهر الاتجاهات التاريخية نمطا من تزايد إزالة الغابات في البلدان النامية غير الساحلية، استمرّ خلال الفترة المشمولة ببرنامج عمل فيينا.

٧٥ - وفيما يتعلق بالهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها) والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، فقد ازدادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ١٧ في المائة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وارتفع إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات من ١٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٥ في المائة عام ٢٠١٧، وثمة قلق متزايد من حالة المديونية الحرجة، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية.

خامسا - المتابعة والاستعراض

٧٦ - واصل مكتب الممثلة السامية للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المكتب اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات

التي ناقش المشاركون فيها زيادة تنسيق الدعم المقدم من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا والأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم مكتب الممثلة السامية اجتماعات للدعوة وإذكاء الوعي، ودعم التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز الاتساق في تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠. كما نُظِّم عدد من هذه الاجتماعات في سياق استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا. وشملت ما يلي: ثلاثة اجتماعات استعراضية إقليمية (لأوروبا وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)؛ واجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة واجتماع وزاري آخر بشأن النقل؛ ومناسبات مواضيعية سابقة للمؤتمر ذات صلة بالاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل؛ والمؤتمر الافتتاحي لمجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية؛ واجتماع بشأن التعجيل في توفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية؛ واجتماع فريق الخبراء بشأن تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي والتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية؛ ومناسبات جانبية مع الشركاء بشأن الطاقة، والربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والهجرة، وتغير المناخ. وقدم المكتب أيضا الدعم الفني المساند إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في صياغة موقف المجموعة وفي سياق المفاوضات بشأن الوثائق الختامية على سبيل متابعة الأطر العالمية.

٧٨ - ودأبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على استعراض تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل، المرحلة الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، الذي يشمل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ونظمت اللجنة العديد من أنشطة بناء القدرات القطاعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لفائدة هذه البلدان، التي ترمي إلى تحقيق ما يلي: تعزيز استدامة ربط شبكات النقل؛ تحسين الربط بشبكات النقل بين آسيا وأوروبا؛ تحسين السلامة على الطرق والتنقل الحضري؛ تطوير الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ الجافة؛ تيسير عمليات النقل المتعدد الوسائط والنقل عبر الحدود.

٧٩ - وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مختلف الأدوات التقنية اللازمة لاتخاذ القرارات، والتوصيات بشأن سياسات الخدمات اللوجستية المنسقة على الصعيد الإقليمي، والإجراءات الهادفة إلى بناء المؤسسات، وتعزيز الحوار الإقليمي، ووضع مؤشرات التكامل اللوجستي من أجل تعزيز التكامل في المنطقة والتنمية المستدامة.

٨٠ - وتعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا مع البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى، وتشمل مجالات التعاون وضع خرائط الطريق الوطنية لتيسير التجارة، وإنشاء الهيئات الوطنية لتيسير التجارة، واعتماد معايير للأعمال التجارية الإلكترونية، وتطوير النوافذ الوحيدة، وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٨١ - ونفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة لمعالجة القيود المفروضة على البلدان النامية غير الساحلية بطريقة شاملة، ويسّرت إنشاء تحالف أفريقيا لإدارة الممرات، وأجرت عملا تحليليا لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وقدمت الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- ٨٢ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم بما في ذلك لبناء القدرات التجارية لاستحداث أنشطة مدرّة للدخل، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجدّدة، وتشجيع أساليب الإنتاج الأنظف وكفاءة استخدام الطاقة، والدعوة إلى حماية البيئة، وتعزيز الشراكات بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة.
- ٨٣ - ونفّذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشاريع في العديد من البلدان النامية غير الساحلية دعماً لبرنامج عمل فيينا، بما يشمل العمل في مجالات كفاءة النقل والمرور العابر، والاتصالات الرقمية، والهياكل الأساسية للطاقة.
- ٨٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠، من خلال استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، وتوفير منابر لتبادل المعارف، وأنشطة الدعوة وتوسيع نطاق الشراكات، والبرامج التي تدعم تمويل الأنشطة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.
- ٨٥ - وقدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي يُيسّر التخليص الجمركي في ٢٣ من البلدان النامية غير الساحلية. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم في مجال بناء القدرات إلى اللجان الوطنية لتيسير التجارة لتعزيز القدرات الإنتاجية والنهوض بالعلم والتكنولوجيا.
- ٨٦ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بالنقل المستدام في سياق المؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام، وبالوصول على التمويل للإدارة المستدامة للغابات.
- ٨٧ - وخلال السنوات الأربع الأخيرة، قام مركز التجارة الدولي بتنفيذ ٢٩ مشروعاً وطنياً و ٥ مشاريع إقليمية في البلدان النامية غير الساحلية تشمل دمج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة، وبناء قدرات النساء والشباب على المشاركة في التجارة الدولية، وتيسير التبادل بين الشراة والباعة.
- ٨٨ - وأنشأ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مرصد إطار سندي لتتبع التقدم المحرز استناداً إلى الأهداف العالمية السبعة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٩، كان ٢٤ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية يستخدم مرصد إطار سندي.
- ٨٩ - وأجرى الاتحاد الدولي للاتصالات تحقيقات موضوعية وقدم المساعدة التقنية بشأن تحسين الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان النامية غير الساحلية.
- ٩٠ - وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الدعم لإنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، ووفّرت أنشطة في مجال بناء القدرات في مجال التكنولوجيا والموارد البشرية، ونفّذت مشروعها المتعلق بنقل التكنولوجيا الملائمة من أجل التنمية في أربعة بلدان نامية غير ساحلية.

٩١ - وعقدت منظمة الطيران المدني الدولي سلسلة من الحلقات الدراسية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية، لتيسير تنفيذ برنامج تحديد المسافرين الذي يوفر الإطار اللازم لتحقيق تحسينات هامة في مجال أمن وتيسير الطيران.

٩٢ - وتواصل منظمة التجارة العالمية تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية. ونظم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ووكالات أخرى حلقة عمل بشأن التعاون بين الوكالات الحدودية للبلدان الناطقة باللغة الإنكليزية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأطلقت منظمة التجارة العالمية أيضاً آلية اتفاق تيسير التجارة التي تقدم منحاً للأعضاء الذين يواجهون صعوبات في الحصول على مساعدة من أماكن أخرى. ويمكن للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أيضاً أن تستفيد من هذا البرنامج.

٩٣ - ولا تزال منظمة الجمارك العالمية تسهم في تحسين نظم المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية من خلال تحديد المعايير المتعلقة بتبسيط ومواءمة الإجراءات الحدودية، وإنجاز مشاريع بناء القدرات، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء في التنمية.

٩٤ - وبذل الصندوق المشترك للسلع الأساسية جهوداً لتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الصندوق مقترحات مشاريع واردة من ١٤ من البلدان النامية غير الساحلية وجرت الموافقة على تلقي ١٦ مشروعاً الدعم المالي بقيمة إجمالية تبلغ ٤٥,٢ مليون دولار.

٩٥ - ودعمت مجموعة البنك الدولي ٣٠ من أصل ٣٢ من البلدان النامية غير الساحلية ولديها حالياً ٤٨ مشروعاً من مشاريع الإقراض في ٢٤ من البلدان النامية غير الساحلية، تبلغ قيمتها ١٠,٨ بلايين دولار. وتشمل مجالات الدعم الرئيسية الطرق السريعة والطرق البرية (٤٠ في المائة)، والاتصالات السلكية واللاسلكية (٢٠ في المائة)، والإدارة العامة (١٦ في المائة)، والسكك الحديدية (١٠ في المائة).

٩٦ - وقدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الدعم إلى باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ووافق، خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، على مشاريعهما لتطوير البنية التحتية وصيانتها التي تبلغ قيمتها ٥١٧ مليون دولار و ٦٥٤ مليون دولار، على التوالي.

٩٧ - وقدم مصرف التنمية الآسيوي ٤,٣ بلايين دولار على شكل قروض ومنح إلى البلدان النامية غير الساحلية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وهو ما يمثل حوالي ٣٢ في المائة من إجمالي الدعم الذي يقدمه المصرف في مجالي التعاون والتكامل الإقليميين. وقدم ما يزيد على ٨٥ في المائة من حجم هذا الإقراض إلى قطاعي النقل والطاقة.

٩٨ - وقدم مصرف التنمية الأفريقي الدعم لمشاريع البنية التحتية التي تعزز التكامل الإقليمي بما في ذلك تجاه الطرق، والطاقة، والموانئ البحرية، ومراكز الحدود ذات المنفذ الواحد. واستثمر المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في مشاريع النقل والطاقة الكهربائية والطاقة والبنى التحتية في البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا.

٩٩ - وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتنظيم أنشطة لبناء القدرات ودورات تدريبية موجّهة بشأن مختلف جوانب تيسير التجارة وتطوير النقل العابر واللوائح التنظيمية الجمركية والمتعلقة بالحدود في عام ٢٠١٧ في آسيا الوسطى.

١٠٠ - ويواصل الاتحاد الدولي للنقل البري التوعية ويبدل الجهود فيما يتعلق ببناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تنفيذ الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل البري الدولي.

١٠١ - وأجرى مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية عملا تحليليا بشأن المسائل ذات الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

١٠٢ - تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات خاصة مرتبطة بافتقارها إلى منافذ برية مباشرة إلى البحر وموقعها النائي ويُعدها عن الأسواق العالمية. وفي السنوات الخمس الماضية، برزت صورة متباينة حيث أحرز تقدم ملموس في تنفيذ برنامج عمل فيينا في بعض المجالات، بينما لم يحرز سوى تقدم محدود في مجالات أخرى. ولا تزال هناك تحديات كثيرة تعترض تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذًا تاما. ويشير ارتفاع معدل قبول البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وتوطيد التكامل الإقليمي والتعاون كما يتضح من الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومبادرة الحزام والطريق، والعديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف، إلى إمكانية تحقيق مزيد من التحسينات في زمن العبور للبلدان النامية غير الساحلية والمساهمة في النهوض بخطة عام ٢٠٣٠. ولقد لوحظت تحسينات في أداء ممرات الطرق والسكك الحديدية في بعض المناطق. وسُجّلت زيادة أيضا في الموانئ الجافة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأحرز تقدم نحو تطوير وتوسيع الهياكل الأساسية للنقل بالطرق والسكك الحديدية في جميع المناطق مع البلدان النامية غير الساحلية، فضلا عن تحسين الحصول على الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم من أجل ارتفاع الهياكل الأساسية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية إلى مستوى المعايير العالمية القابلة للمقارنة.

١٠٣ - ولا تزال حصة البلدان النامية غير الساحلية في تجارة البضائع العالمية أقل من ١ في المائة، ولم يحرز سوى تقدم محدود في التحول الاقتصادي الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها. ومع أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر قد اعتمدت عددا متزايدا من التدابير لتيسير التجارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من قبيل مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد، والمنافذ الوحيدة، وغيرها من التدابير، يجب بذل المزيد من أجل أن تنفذ هذه البلدان اتفاق تيسير التجارة تنفيذًا تاما.

١٠٤ - ويندرج عدم كفاية الموارد المالية المتاحة وتدني مستوى القدرات ضمن أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة. ولا تزال قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي واستبقائه، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، تشكل تحديا لا بد من معالجته بالكامل. وعلى

الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فهي تظل مركزة في بلدان نامية غير ساحلية قليلة ويلزم تعزيز الموارد لدعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠٥ - أما التحدي الرئيسي الآخر المطروح فهو الافتقار إلى بيانات موثوقة ومنتظمة لكي تسترشد بها السياسات والمتابعة، لا سيما بشأن الهياكل الأساسية للنقل، وتكاليف التجارة، وتدبير تيسير المرور العابر والتجارة. وتشمل التحديات الأخرى على الصعيد الوطني عدم كفاية التنسيق، والافتقار إلى الموارد المالية الكافية من أجل مرافق البنية التحتية التي تربط ببلدان المرور العابر؛ والافتقار إلى القدرة على إعداد مشاريع البنى التحتية المجدية من الناحية المالية.

١٠٦ - وتبذل البلدان النامية غير الساحلية جهوداً صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ غير أنها تتقدم بوتيرة بطيئة، حيث غالباً ما يقل معدل التقدم فيها عن المعدل المتوسط في جميع البلدان النامية الأخرى وفي العالم. وفي سياق قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من الأهمية بمكان أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها الدعم المعزز إلى البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ الطموحة لكفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب.

١٠٧ - وتعتبر تعبئة التمويل الإضافي بالغة الأهمية لزيادة الاستثمارات في تطوير بنى تحتية تتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة وصيانتها، وتحسين تيسير التجارة، وزيادة التجارة، والتحول الهيكلي، والجهود الرامية إلى التصدي لمواطن الضعف الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أن البلدان النامية غير الساحلية قد بذلت جهوداً جبارة لتعبئة الموارد المحلية، فإن الفجوات التمويلية هائلة. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يقدم مزيداً من الدعم في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية توفير الدعم المكثف لتمويل البنى التحتية للبلدان النامية غير الساحلية ودعم هذه البلدان وبلدان المرور العابر النامية في تصميم مشاريع البنى التحتية والنقل مقبولة مصرفياً وقابلة للتنفيذ تكون مجدية مالياً ومراعية للبيئة. وينبغي الاستفادة من أشكال أخرى من التعاون الإنمائي الدولي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والقروض بشروط ميسرة وغير ميسرة، والتمويل المختلط، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي، وغيرها من النهج المبتكرة.

١٠٨ - ومن الضروري تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال تنمية القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية في مجالات عديدة بما يشمل ما يلي: الانضمام إلى الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة والتصديق عليها وتنفيذها فعلياً، بما في ذلك اتفاق تيسير التجارة؛ وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة ومحددة الأهداف وعالية الجودة، بما في ذلك السياسات الصناعية، تُعزز القيمة المضافة والتصنيع في المجال الزراعي، وتنوع قاعدة إنتاجها وصادراتها؛ تشجيع الابتكار وزيادة استخدام التكنولوجيا وتكييفها؛ تعزيز تعبئة الموارد الوطنية لمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والحصول على التمويل المتاح؛ تعزيز بيئة مؤاتية للتقييم؛ وجهود التكامل الإقليمي.

١٠٩ - وينبغي أن يدعم الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية، وتمكينها من تعزيز توليد البيانات والتحليل الإحصائي بشكل منتظم، ولا سيما بشأن مؤشرات برنامج عمل فيينا المتعلقة بالنقل والأهداف المحددة لتحسين المرور العابر، من أجل دعم رصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال.

١١٠ - ويتعين أن تواصل البلدان النامية غير الساحلية، بالتعاون مع بلدان المرور العابر النامية، وضع وتنفيذ تدابير تيسير التجارة لتبسيط عمليات عبور الحدود، وتنفيذ نظم إدارة الحدود المشتركة، ومواءمة القواعد الجمركية وغيرها من القواعد والإجراءات والوثائق المتعلقة بعبور الحدود بغية ضمان تجارة عبر الحدود أسرع وأقل تكلفة. وسعياً لتيسير الحصول على المساعدة في إطار اتفاق تيسير التجارة، يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تحدّد ما يلزمها من احتياجات من القدرات كي تتمكن من تنفيذ التدابير المدرجة ضمن الفئة جيم من الاتفاق.

١١١ - وتُشجّع البلدان النامية غير الساحلية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مشاركتها في التجارة الإلكترونية عن طريق اعتماد سياسات تُيسّر تطوير البنى التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية.

١١٢ - وينبغي أن تُحسّن البلدان النامية غير الساحلية البيئة القانونية والتنظيمية التمكينية من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنفيذ العاجل لبرنامج عمل فيينا وخاصة بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن يقدم الشركاء في التنمية المساعدة في المجالين التقني والمالي وفي مجال بناء القدرات دعماً لهذه الجهود.

١١٣ - وينبغي أن تواصل البلدان النامية غير الساحلية النظر إلى ما وراء المسائل التجارية، واستكشاف إمكانات التعاون الإقليمي بشأن المشاريع المشتركة في مجالي البنى التحتية، وتيسير التجارة والنقل، ومجالات أخرى، مثل البحث والتطوير.

١١٤ - وينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر جاهدة لتعزيز نَهج متكامل ومستدام لإدارة ممرات النقل الدولية من أجل تشجيع الترابط الإقليمي.

١١٥ - وينبغي أن يدعم الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لزيادة بناء القدرة على التكيف، ومضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، وزيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث والإنذار المبكر والعمل المبكر.

المرفق

الجدول الإحصائية

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧، بملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)		الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، بملايين دولارات الولايات المتحدة)		البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	
٥٤	٤٤	٣٨٠.٤	٤٦٧٦	٢,٥	٣,٠٦	٢٢,١٧	٢١,٢٧	أفغانستان
٢٤٦	٤٠.٤	٢٥٦	٢٤٢	٧,٤٩	٣,٦٤	١٣,١٧	١١,٨٥	أرمينيا
٢٨٦٧	٤٤٣٠	١١٦	١٩٨	٠,١١	٢,٨	٥٦,٧٨	٥٧,٩١	أذربيجان
١٠	٣٢	١١٩	١١٩	٦	٥,٧٥	٢,٣٧	١,٩٤	بوتان
٧٢٥	٦٥٧	٩٤٩	٦١٣	٤,٢	٥,٤٦	٢٧,٨٨	٢٤,٤٨	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)
٤٠١	٥١٥	١٠٢	٩٧	٢,٣٦	٤,١٥	١٧,٢٤	١٦,٤٣	بوتسوانا
٤٨٦	٣٥٦	٨٩٠	١٠٣٥	٦,٣٢	٤,٣٣	١٣,١٦	١١,٢٥	بوركينافاسو
صفر	٤٧	٤٢٨	٤٦٦	صفر	٤,٢٤	٢,٤٧	٢,٤١	بوروندي
١٧	٣	٥٠٨	٥٤٩	٤,٣٣	١,٠٤	١,٥٦	١,٣٧	جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٣٥	٦٧٦-	٦٤٨	٣٥٧	٣,١٤-	٣,٤	١٢,٣٥	١٢,٦٢	تشاد
١٣٧-	٢٦	١٤٧	٨٣	٢	١,٩٣	٥,٣٥	٥,١٦	إسواتيني
٣٥٨٦	١٨٥٥	٤١٢١	٣٢٧٦	١١,١١	١٠,٢٦	٥٢,٠٤	٣٩,٤٤	إثيوبيا
٤٦٣٤	٨٤٠٦	٥٩	٨٠	٤,٠٣	٤,٢١	١٩٨,٤	١٨٦,٥	كازاخستان
٩٤	٢٤٨	٤٦١	٥٣٧	٤,٥٨	٤,٠٢	٦,٦٤	٥,٨٦	قيرغيزستان
٨١٣	٧٢١	٤٨٠	٤٣٧	٦,٨٩	٧,٦١	١٢,١٦	٩,٩١	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٣٥	١٦٢	١٤٧	١٠٢	١,٥٦-	٣,١٢	٢,٩٣	٢,٨٤	ليسوتو
٢٧٧	٥٩٩	١٥١٥	٨٥٠	٥,٠٨	٦,٢١	٩,١٢	٨,١٩	ملاوي
٢٦٦	١٤٤	١٣٥٨	١١١٨	٦,٩٤	٧,٧٩	١٨,٤٧	١٤,٧٦	مالي
١٤٩٤	٣٣٧	٧٦٤	٢٩٥	٥,٠٧	٧,٨٩	١٢,٤٢	١١,٤١	منغوليا
١٩٨	٣٠	١٢٦٨	٧٩١	٧,٥	٥,٩٩	٢١,٧٢	١٩,٤٧	نيبال
٣٣٤	٨٢٢	١٢٢٣	٨٣٢	٤,٨٩	٧,٥٣	٨,٥	٧,٤١	النيجر
٢٥٦	٢٧٢	١٥٠	١٨٨	٠,٢٤	٣,٦٣	١٠,٩٤	١٠,٢٢	مقدونيا الشمالية
٣٥٦	٤١٢	١٤٣	٥٨	٤,٢٨	٤,٧٢	٢٧,٥٥	٢٤,٦٧	باراغواي
٢١٤	٣٤٣	٢٤١	٤٧٩	٤,٥٣	٤,٧٩	٧,٦٨	٧,٠٦	جمهورية مولدوفا
٣٦٦	٤٥٩	١٢٢٥	٩٤٩	٦,١	٧,٦٢	٩,٣٤	٧,٦٣	رواندا
٨٠	٤٤	٢١٨٣	١٨٣٣	١,٢٦	٢٢,٢٤	١٢,٧٦	١١,٩٥	جنوب السودان

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧، بملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)		الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، بملايين دولارات الولايات المتحدة)		البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	
١٤١	٢٨٩	٣١٧	٣٢٤	٧,٠٨	٦,٦٩	٨,٦٤	٧,١٢	طاجيكستان
٢٣١٤	٣٨٣٠	٢٩	٣١	٦,٤٧	١٠,٣٥	٤٢,١	٣٤,٩٧	تركمانستان
٧٠٠	١٠٥٩	٢٠٠٨	١٥٢١	٥	٤,٥٥	٢٦,٨١	٢٣,٥٥	أوغندا
٩٦	٧٥٧	٦٣٨	٣٠٠	٥,١٨	٨,٠١	٦٥,٠٩	٥٤,٠٢	أوزبكستان
١٠٩١	١٤٨٩	١٠٣٦	٩٢٦	٣,٥٢	٤,٦٩	٢٧,٩٩	٢٥,٣٢	زامبيا
٢٨٩	٥٤٥	٧٢٦	٦٩١	٣,٠١	٢,١٣	١٥,٢٦	١٤,٤٨	زيمبابوي
٢٢ ٧٣٨	٢٨ ٦٥٩	٢٨ ٠٥٩	٢٤ ٠٥٢	٤,٤٧	٥,٥٨	٢٤,١	٢١,٦٧	المجموع/المتوسط

المصدر: شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإحصاءات الأونكتاد.

الجدول ٢

خطوط السكك الحديدية، والنقل الجوي، والحصول على الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف الخليوي المحمول لكل ١٠٠ من السكان	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت		الحصول على الكهرباء (بالنسبة المئوية من السكان)		النقل الجوي، حالات المغادرة المسجلة لشركات النقل		خطوط السكك الحديدية، مجموع الطرق (بالكيلومترات)		البلد النامي غير الساحلي	
	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤		
٦٧,٤	٥٦,٢	١١,٤	٧	٩٧,٧	٨٩,٥	٢٣ ٦٨٢	٢٥ ٩٢٠	-	-	أفغانستان
١١٩	١١٩	٦٩,٧	٥٤,٦	١٠٠	١٠٠	-	صفر	٦٨٦	-	أرمينيا
١٠٣	١١١	٧٩	٧٥	١٠٠	١٠٠	٢٥ ٣٦٥	٢١ ٩١٠	٢ ١٣٢	٢٠٦٦	أذربيجان
٩٠,٥	٨٠,٤	٤٨,١	٣٠,٣	٩٧,٧	٩١,٥	٧ ٩٢٧	٨ ٧٧٢	-	-	بوتان
٩٩,٢	٩٨,٩	٤٣,٨	٣٤,٦	٩١,٨	٩٠	٤٧ ٥٦٦	٥١ ٠١٧	-	-	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
١٤١,٤	١٥٧,٣	٤١,٤	٣٦,٧	٦٢,٨	٥٦,١	٦ ٩٠١	٨ ٣٠٤	-	-	بوتسوانا
٩٣,٥	٧١	١٥,٩	٩,٤	٢٥,٥	١٩,٢	٣ ٨٦٣	٣ ٦٧٢	٥١٨	٥١٨	بوركينافاسو
٥٤,٥	٣٢,٣	٥,٦	١,٤	٩,٣	٧	-	-	-	-	بوروندي
٢٥,٢	٢٥,٦	٤,٣	٣,٦	٣٠	٢١,٣	-	-	-	-	جمهورية أفريقيا الوسطى
٤٢,٧	٣٨,٧	٦,٥	٢,٩	١٠,٩	٨,٥	-	٧٢	-	-	تشاد
٧٦,٩	٧٠,٨	٣٠,٣	٢٦,٢	٧٣,٥	٦٥	-	-	-	-	إسواتيني
٣٧,٧	٣١,٣	١٨,٦	٧,٧	٤٤,٣	٢٧,٢	٩٩ ٢٦٣	٧١ ١٦٦	-	-	إثيوبيا
١٤٦,٦	١٦٣,٥	٧٦,٤	٦٦	١٠٠	١٠٠	٦٥ ٠٠٩	٧١ ٢٢٠	١٦ ٠٤٠	١٤ ٧٦٧	كازاخستان
١٢١,٩	١٣١	٣٨,٢	٢٨,٣	١٠٠	٩٩,٨	٢٧ ٠٩٧	١٧ ٣٨٨	٤٢٤	٤٢٤	قيرغيزستان
٥٤,١	٧٠,٢	٢٥,٥	١٤,٣	٩٣,٦	٨٣,١	٩ ٧٣١	١٢ ٧٣٢	-	-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٧٠,٩	٩٩,٧	٢٩,٨	٢٢	٣٣,٧	٢٧,٨	-	-	-	-	ليسوتو
٤١,٧	٣٣	١٣,٨	٥,٨	١٢,٧	١١,٩	٢ ٣٢٧	١ ٦٤٤	-	-	ملاوي
١١٨,٨	١٣٨,٦	١٢,٧	٧	٤٣,١	٣٣	-	صفر	-	-	مالي
١٢٦,٤	١٠٣,٥	٢٣,٧	١٩,٩	٨٥,٩	٨١,٢	٥ ٢٧٧	٥ ٧٠٦	١ ٨١٠	١ ٨٢٣	منغوليا
١٢٣,٢	٨١,٣	٢١,٤	١٥,٤	٩٥,٥	٨٤,٩	٣٣ ٧٦٧	١٩ ٥٦٠	-	-	نيبال
٤٠,٩	٤٣	١٠,٢	١,٢	٢٠	١٦,٥	٤٧١	٤٠٧	-	-	النيجر
٩٦,٤	١٠٧,١	٧٦,٣	٦٨,١	١٠٠	١٠٠	-	-	٦٨٣	٦٩٩	مقدونيا الشمالية
١٠٩,٦	١١١,٥	٦١,١	٤٣	٩٩,٣	٩٩	٣ ٤٧٦	٥ ٤٩٦	-	-	باراغواي
٩٠,٤	٩١,٨	٧٦,١	٦٧	١٠٠	١٠٠	١٤ ١١٦	٨ ٤٠٠	١ ١٥١	١ ١٥٦	جمهورية مولدوفا
٧٢,٢	٦٨,٣	٢١,٨	١٠,٦	٣٤,١	١٩,٨	٤ ٥٩٣	١٢ ٠٩٦	-	-	رواندا
٢٢,٢	٢٤,٩	٨	٤,٥	٢٥,٤	١٥,٢	-	-	-	-	جنوب السودان
١١١	٩٥,٧	٢٢	١٧,٥	٩٩,٣	٩٩,٤	٥ ٢٨٣	٧ ٩٨٥	٦٢٠	٥٩٧	طاجيكستان
١٦٢,٨	١٣١,٨	٢١,٣	١٢,٢	١٠٠	١٠٠	١١ ٠٦٨	٦ ٠٦٨	٣ ٨٤٠	٣ ١١٥	تركمانستان

عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف الخليوي المحمول لكل ١٠٠ من السكان	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت		الحصول على الكهرباء (بالنسبة المئوية من السكان)		النقل الجوي، حالات المغادرة المسجلة لشركات النقل		خطوط السكك الحديدية، مجموع الطرق (بالكيلومترات)		البلد النامي غير الساحلي	
	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤		
٥٨,٢	٥٢,٤	٢٣,٧	١٦,٩	٢٢	٢٠,٤	٤٢٣٣	٦٨٦٤	-	-	أوغندا
٧٦	٧٠,٩	٥٢,٣	٣٥,٥	١٠٠	١٠٠	٢١٧٣٠	٢٣١٤٩	٤٦٤٢	٤٢٠٢	أوزبكستان
٧٨,٦	٦٤,٨	٢٧,٩	١٩	٤٠,٣	٢٧,٩	٩٠٢٠	٨٠٥٠	-	-	زامبيا
٨٥,٣	٧٦,٦	٢٧,١	١٦,٤	٤٠,٤	٣٢,٣	٣٤٤٤	٣٧٣٠	-	-	زيمبابوي
٧٢,١	٦٦,١	٢٥,٧	١٧,٣	٥٦,٣	٤٩,٥	٤٣٥٢٠٩	٤٠١٣٢٨	٣٢٥٤٦	٢٩٣٦٧	المجموع/المتوسط

المصدر: البنك الدولي، وقاعدة البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والاتحاد الدولي للاتصالات.

الجدول ٣

الصادرات من السلع ومساهمات القطاعات في الاقتصاد

الخدمات، القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الصناعة التحويلية، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		حصة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)		البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	
٥٢,٦٦	٥٢,٩٩	٢٠,٤٧	٢٢,١٤	١١,١	١١,٤٨	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	أفغانستان
٥١,٣٢	٤٧,٤١	١٤,٩٤	١٨,٠٧	١٠,٢٣	٩,٦٧	٠,٠١٢	٠,٠٠٨	أرمينيا
٣٧,٤٨	٣٣,٦٢	٥,٦٣	٥,٣٢	٤,٧٢	٤,٧١	٠,١١	٠,١٤٩	أذربيجان
٣٧,١٥	٣٧,٢٣	١٧,٣٧	١٦,٧٧	٧,٢٥	٨,١٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	بوتان
٤٨,٧٤	٤١,٤٧	١١,٥٩	٩,٧٤	١٠,٤٩	٩,٧٤	٠,٠٤٦	٠,٠٦٥	بوليفيا
٥٨,٤	٥٥,٧	١,٩٩	٢,٠٩	٥,١٣	٥,٣١	٠,٠٣١	٠,٠٤٥	بوتسوانا
٥٥,١٣	٤٠,٣٣	٢٨,٦٦	٣١,٣٦	٥,٤٩	٦,٢٧	٠,٠١٧	٠,٠١٣	بوركينافاسو
-	٣٩,١٣	-	٣٤,٩٦	-	-	٠,٠٠١	٠,٠٠١	بوروندي
٣٩,٣١	٣٩,٦٦	٣٩,٦٣	٤٠,٥٩	-	٧,٧٧	٠,٠٠١	٠,٠٠١	جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٣,٩	٣١,٠٩	٤٩,١٣	٥٠,٦٥	-	٢,٦٩	٠,٠١	٠,٠٢٢	تشاد
٥٣,٣٩	٤٩,٨	٨,٣٦	٩,٤٦	٣٠,٠٩	٣٠,٧٩	٠,٠٠٩	٠,٠١١	إسواتيني
٣٦,٩٢	٣٩,٨٩	٣٤	٣٨,٥٢	٥,٥٩	٣,٩٩	٠,٠١٤	٠,٠١٨	إثيوبيا
٥٧,٤٢	٥٤,٨٤	٤,٣٦	٤,٣٣	١١,٢	١٠,٣٢	٠,٣١٣	٠,٤١٩	كازاخستان
٥٠,٣٨	٥٠,٦١	١٢,٣٣	١٤,٧٢	١٥,١	١٣,٦٨	٠,٠٠٩	٠,٠١	قيرغيزستان
٤١,٥٣	٤٤,١٦	١٦,٢	١٧,٨٥	٧,٤٨	٨,٤٣	٠,٠٢٧	٠,٠١٤	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٥٢,٥٢	٥٤,٤٤	٦,١٢	٥,٦٢	١٣,٧٣	١١,٩٩	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	ليسوتو
٥٢,٤٣	٤٩,٨	٢٦,١	٢٨,٧	٩,٣٧	٩,٥٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٧	ملاوي
٣٧,٥٥	٣٧,٣١	٣٨,٣٥	٣٧,٤٦	„	„	٠,٠١٥	٠,٠١٥	مالي
٤٢,٢٨	٤٥,٨٢	١٠,٣٥	١٣,٣٤	٩,٠٤	٨,٧٨	٠,٠٣٦	٠,٠٣	منغوليا
٥١,٦	٤٨,٦٥	٢٦,٢٤	٣٠,٢٧	٥,٠٧	٥,٧٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	نيبال
٣٨,٣١	٣٦,٩٣	٣٩,٦٥	٣٦,٧١	٥,٧١	٦,٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	النيجر
٥٤,٦٢	٥٣,٨٣	٧,٨٩	١٠,١٨	١٢,٦٨	١٠,٩٥	٠,٠٣٥	٠,٠٢٦	مقدونيا الشمالية
٤٨,٠٤	٤٧,١	١٠,٣١	١١,٦٨	١٩,٩٥	١٨,٨١	٠,٠٤٦	٠,٠٥١	باراغواي
-	٥٤,٤٩	-	١٣,٠٥	-	١١,٦٣	٠,٠١٤	٠,٠١٢	جمهورية مولدوفا
٤٦,٣٨	٤٧,١٦	٣٠,٩٦	٢٨,٧٥	٥,٩٣	٥,٨٩	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	رواندا
-	-	-	-	-	-	-	-	جنوب السودان
-	٤٠,٥٦	-	٢٣,٤٦	-	٧,٥٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	طاجيكستان
-	-	-	٨,٣	-	-	٠,٠٥١	٠,٠٩٢	تركمناستان
٤٧,١١	٤٧,١٣	٢٤,٥٨	٢٥,٠٧	٨,٥٩	٨,٥١	٠,٠١٦	٠,٠١٢	أوغندا

الخدمات، القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الصناعة التحويلية، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		حصة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)		البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٤	
٣٩,٨٥	٤٤,٣٤	١٦,٩٩	١٧,٢٧	-	-	٠,٠٥٨	٠,٠٦١	أوزبكستان
٥٢,١٩	٥٣,٥١	٦,٧٥	٦,٧٨	٧,٥٥	٦,٨٢	٠,٠٤٦	٠,٠٥١	زامبيا
٦٠,٥٩	٥٧,٥٩	٨,٣٤	٨,٧٥	١١,٠٢	١٢,٥٩	٠,٠٢٣	٠,٠٢	زيمبابوي
٤٨,٣٤	٤٧,٢٦	١٥,٥٨	١٤,٣١	٩,٥٩	٩,٠٤	٠,٩٨	١,١٩	المجموع/المتوسط

المصدر: إحصاءات الأونكتاد والبنك الدولي.